



حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

حكومة الظل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الموازنة العامة

2023



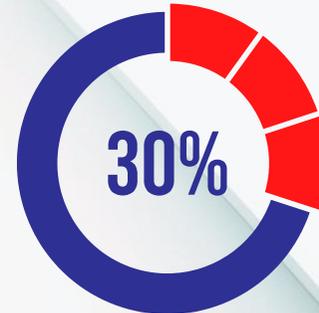
مقدمة

مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2023، والصادر من حكومة الظل بحزب بناء السودان، يستعرض أهم ملامح التقديرات المالية للإيرادات والمنصرفات لسنة 2023، وقد أعدت هذه الموازنة والبلاد تواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تجعل من العسير التنبؤ بما تحمله الأيام من تطورات مما يجعل عملية التخطيط والتقديرات في منتهى الصعوبة



الملخص التنفيذي

أعدت هذه الموازنة إستنادا على الرؤية الوطنية المطروحة من حزب بناء السودان والاستراتيجيات المطروحة من مجلس وزراء حكومة الظل بحزب بناء السودان وبصورة خاصة استراتيجية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. ويهدف مشروع الموازنة هذا إلى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 30% عبر عدة إجراءات



خفض الإنفاق الحكومي



أهمها: إزالة الدعم الحكومي عن الكهرباء والدقيق بشكل كامل، والتخلص من المؤسسات والشركات الحكومية التي سجلت خسائر مالية خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، وذلك عبر تحويلها لشركات مساهمة عامة، أو تأجيرها للقطاع الخاص، بما في ذلك الموانئ البحرية والجوية والبرية. وأيضا إيقاف كل التعيينات في القطاع الحكومي سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي خلال العام 2202، والاعتماد على التعاقدات المؤقتة في حالة الحاجة العاجلة وذلك بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية، وفتح الإجازات بغير المرتب لجميع العاملين بالدولة لفترة تصل حتى 5 سنوات، وترفع الطلبات من جميع العاملين بالدولة مباشرة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي التي ستناقش بدورها كل حالة من الجهة المختصة.



هذا على جانب خفض المنصرفات، أما على جانب الإيرادات فمشروع موازنة 2023م لحكومة الظل بحزب بناء السودان يضع نصب عينيه تفعيل وتوسيع نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه على كل السلع عدا الأطعمة والمشروبات، واستحداث ضريبة تصاعدية تصل حتى 40% من قيمة الأرض على الأراضي البيضاء، وعدد من الإجراءات الأخرى التي من شأنها رفع مستوى إيرادات الدولة بدون إنهاك الاقتصاد السوداني.



وبصورة أكثر دقة فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي المنصرفات 2549 مليار جنيه، بزيادة إسمية تبلغ 33% عن منصرفات العام 2022م (مشروع موازنة الظل 2022م)، وعلى صعيد الإيرادات فالمتوقع أن ترتفع بنسبة 33% عن إيرادات العام 2022م (مشروع موازنة الظل 2022م)، بنفس نسبة زيادة المنصرفات (وهي أيضا زيادة إسمية) بحيث تصبح 2354 مليار جنيه، وبهذا فإن عجز الموازنة المتوقع سيبلغ 195 مليار جنيه، وتعتبر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة الظل بحزب بناء السودان أن هذا العجز سيتم تمويله من الاقتراض الداخلي والخارجي.



عجز الموازنة

195 مليار



المنصرفات

2549 مليار



الإيرادات

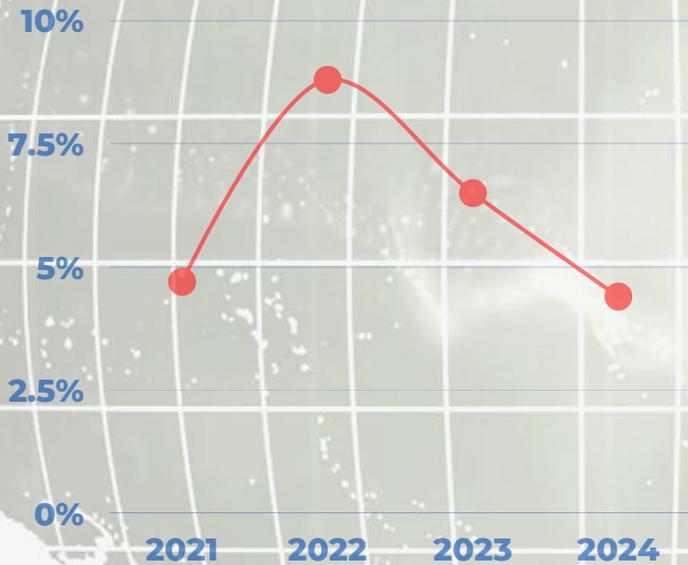
2354 مليار

الاقتصاد العالمي

يبدو من الأرقام التي نشرها صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2022، أن العالم يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا واسعًا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتتنوع الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023.



التضخم



فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19. وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقا إلى 6,5% في 2023 و4,1% في 2024. ووفقا لذات التقرير فقد شهدت دول العالم خلال العام 2022 انساقا في انخفاض معدلات النمو،



فالدول المتقدمة بلغ متوسط النمو فيها 2.4% حيث بلغ معدل النمو في كلا من الولايات المتحدة واليابان 1.6% ، وسجلت بريطانيا معدل نمو 3.6% وهو نصف معدل النمو الذي حققته في العام 2021م. بينما دول مثل إيطاليا وألمانيا فمتوقع لكلاهما نمو قدره -0.2% (أي انكماش) خلال العام 2023م

-0.2%



إيطاليا

-0.2%



ألمانيا

1.6%



الولايات المتحدة

1.6%



اليابان

3.6%



بريطانيا

أما الدول ذات الأسواق الصاعدة فقد بلغ متوسط معدل النمو فيها 3.7% مع تراجع ملحوظ لمعدلات النمو في الصين حيث انخفض النمو من 8.1% في العام 2021 الى 3.2% في العام 2022م، أما الهند التي كانت الدولة ذات النمو الأعلى في كل العالم خلال العام 2021 إذ بلغ 9.5% الى 6.8% ويتوقع أن يستمر الانخفاض خلال العام 2023م.

	2023	2022	2021	
		3.2%	8.1%	 الصين
		6.8%	9.5%	 الهند





أما الدول النامية ذات الدخل المنخفض لم تكتف بأن كانت الدول الأفقر فهي أيضا تذيلت قائمة الدول الأقل نموا في العالم في العام 2021م إذ لم تتجاوز معدلات النمو فيها حاجز ال 3%، والذي لم يتغير كثيرا في العام 2022. ومما يؤسف له أن السودان بمعدل نمو 0.9 - % (انكماش) يكون في ذيل هذه القائمة.

-0.9%



السودان



1 الرؤية الوطنية المطروحة من
حزب بناء السودان.

1

2 الاستراتيجيات المطروحة من مجلس وزراء
حكومة الظل بحزب بناء السودان.

2

3 استراتيجية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
بحكومة الظل بحزب بناء السودان.

3

مرجعيات
موازنة
2023

ملاحح موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان

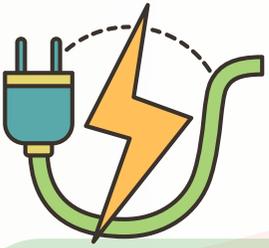
خفض المنصرفات الحكومية بنسبة 30% عبر



رفع تعرفة الكهرباء (كيلو وات ساعة) للقطاع السكني إلى 10 جنيه للفئة الأولى من 0-200 كيلو وات ساعة، ثم 30 جنيه للفئة الثانية 201-400 كيلو وات ساعة، ثم 60 جنيه للفئة الثالثة من 401 - 600 كيلو وات ساعة، أما الفئة الرابعة 601 كيلو وات فما فوق، فيكون سعر الكيلو وات ساعة 90 جنيه.



أصلاح تعرفه الكهرباء



10 ج / كيلوواط <200 KW

30 ج / كيلوواط 400-201 KW

60 ج / كيلوواط 600-401 KW

60 ج / كيلوواط >600 KW



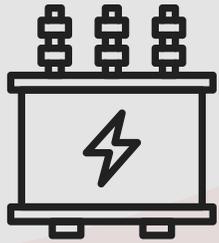
القطاع
السكني



أصلاح تعرفه الكهرباء

اعتماد سعر موحد للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي بسعر 90 جنيهه للكيلووات ساعة. وبهذه التعرفة الجديدة سترتفع عوائد الكهرباء إلى 900 مليار جنيهه تقريبا، وبهذه العوائد يكون قطاع الكهرباء بالكاد يغطي تكاليفه، مما يعني فقط أن القطاع لن يكون عبئا على الدولة.

900 مليار جنيهه عائد الكهرباء



أصلاح تعرفه الكهرباء

90

جنيه كيلوواط



تجاري

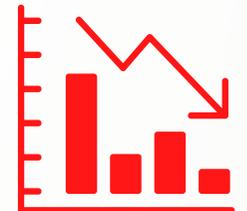
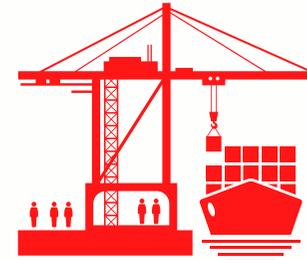
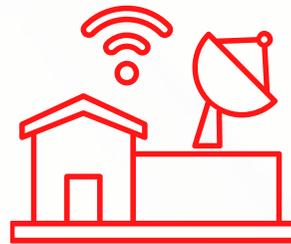


صناعي



زراعي

● التخص من كل المؤسسات والشركات الحكومية التي سجلت خسائر مالية خلال السنوات الثلاث الماضية، ويكون التخص منها عبر تحويلها لشركات مساهمة عامة أو إيجارها للقطاع الخاص بما في ذلك الموانئ الجوية والبحرية والبحرية وهيئة الإذاعة والتلفزيون.





● إيقاف كل التعيينات في القطاع الحكومي الاتحادي أو الولائي خلال العام 2023م، والاعتماد على التعاقدات المؤقتة في حالة الحاجة العاجلة وذلك بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

● فتح الإجازات بغير مرتب لجميع العاملين بالدولة لفترة تصل حتى 5 سنوات، وترفع الطلبات من جميع العاملين بالدولة مباشرة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي التي ستناقش بدورها كل حالة مع الجهة المختصة.



● تفعيل وتوسيع نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه بنسبة 17% على كل السلع عدا الأطعمة والمشروبات والأدوية والورق والمطبوعات. مع تخفيض ضرائب القيمة المضافة على قطاع الاتصالات إلى 20%.

17% ضريبة القيمة المضافة

20% تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الاتصالات



● السماح للبنوك التقليدية بالعمل واعتماد سياسة نقدية تعتمد على سعر فائدة يصدر ويحدّث عبر بنك السودان المركزي، مع تحرير سعر الصرف بالكامل.



اعتماد سعر الفائدة



تحرير سعر الصرف بالكامل



البنوك التقليدية



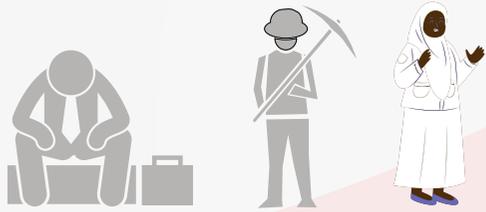
المنطلقات العامة لمشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان للعام 2023

1. زيادة معدلات التشغيل

بنهاية العام 2018م بلغ عدد القوة العاملة 12,000,000 (12 مليون) سوداني، هذا يشمل جميع القطاعات من خاص وعام وزراعي ورعوي وصناعي وخدمات. وبالرجوع إلى إحصائيات التعداد السكاني، فإن عدد الشباب السودانيين ما بين 18 عاما وحتى 60 عاما يبلغ 19 مليون سوداني. مما يعني أن هنالك حوالي 7 مليون سوداني بلا عمل، وبالتالي فإن كل بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان وضعت في حسابها سؤال كيفية زيادة نسبة التشغيل.



زيادة معدلات التشغيل



7 مليون سوداني بلا عمل

عدد القوة العاملة
(12 مليون) سوداني18 الى 60 عاما
(19) مليون سوداني

2. العمل على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية:

إن ضمان أن ينال كل مواطن سوداني الحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان يظل هدفاً استراتيجياً من أهداف الحزب وبالتالي ينعكس على كل برامج وموازنته، وعليه فإن العمل على تحقيق فرص متساوية للجميع يظل ضمن المنطلقات الرئيسة لمشروع الموازنة هذا، ويظهر ذلك في عدة أوجه مثل برامج توفير التعليم الأساسي المجاني لكل المواطنين السودانيين، والعمل مع القطاع الخاص في تحسين برامج الصحة العامة والنقل والمواصلات العامة والاستصلاح الزراعي وشبكات الطرق والاتصالات.

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:

العقبة الكبرى التي تواجه الدولة السودانية هي الانحدار المستمر للاقتصاد، فلذا يهدف مشروع الموازنة للعام 2023 قبل كل شيء إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ، ففي ظل اقتصاد غير مستقر لا يمكن التنبؤ بمتغيرات السوق وبالتالي لا يمكن لأحد الدخول في استثمار طويل المدى، ولأن الهدف الأول في هذه المنطلقات هو زيادة مستوى التشغيل الذي يعني بالضرورة زيادة الاستثمار في كل المجالات من زراعية وصناعية وخدمات فلا بد للموازنة أن توفر للمستثمر السوداني وغير السوداني بيئة مواتمة تسمح له بالتنبؤ والاستثمار وفقا لتوقعات تكاليفه وأرباحه.



4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:

ومن ضمن معايير استقرار الاقتصاد ضبط التضخم، الأمر الذي له أثر مباشر على المستوى المعيشي للمواطنين، وأيضا العمل على أن يكون سعر العملة مقابل العملات الأجنبية مستقراً بصورة نسبية وحتى عندما يتغير يمكن التنبؤ بتغييراته.



5. توفير الأمن والسلام:

اتساقاً مع الفلسفة الكلية لحزب بناء السودان فإن الدور الأساسي والأول لكل حكومة هو توفير الأمن للمواطنين، وواحدة من معايير اختيار بنود الصرف في مشروع الموازنة 2023م هو مدى إسهام بند الصرف في تحقيق الأمن والسلام، فعلاوة على أن أكثر من 8% من الموازنة موجهة بصورة مباشرة نحو تحقيق السلام والأمن فإن ما يقارب من 60% من المنصرفة الترموية هي في الأصل موجهة نحو المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.

6. تطوير النظام الحكومي:

واحدة من أهم بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان هي تطوير الجهاز الإداري، ويكون هذا التطوير على اتجاهين:

تطوير على المستوى التنفيذي



تطوير على المستوى التشريعي.



تطوير النظام الحكومي:



تطوير على المستوى التشريعي.

في الجزء الأول ستعمل وزارة المالية مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص على تمويل دراسات قصيرة المدى لإيجاد الخلل في القوانين والتشريعات والمراسيم الحالية ثم إعداد قوانين بديلة وتقديمها للجهات التشريعية.

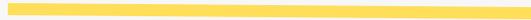


تطوير على المستوى التنفيذي

في الجزء الأول ستعمل وزارة المالية مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص على تمويل دراسات قصيرة المدى لإيجاد الخلل في القوانين والتشريعات والمراسيم الحالية ثم إعداد قوانين بديلة وتقديمها للجهات التشريعية.



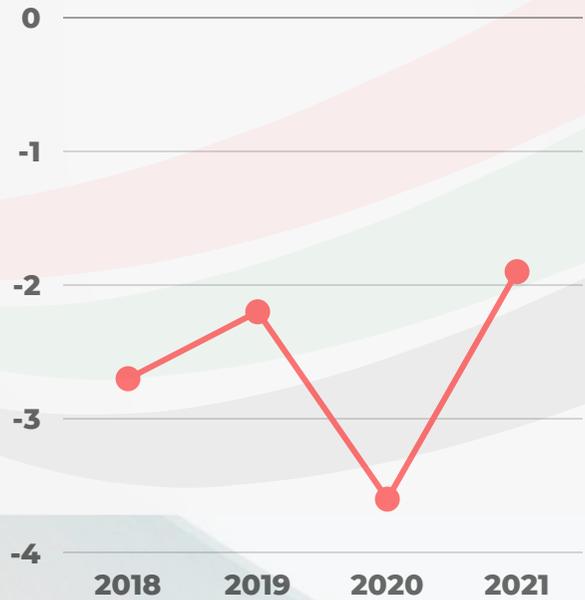
المؤشرات الاقتصادية





المؤشرات الاقتصادية

1. النمو الاقتصادي: بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 1.9% (انكماش) في العام 2021م.

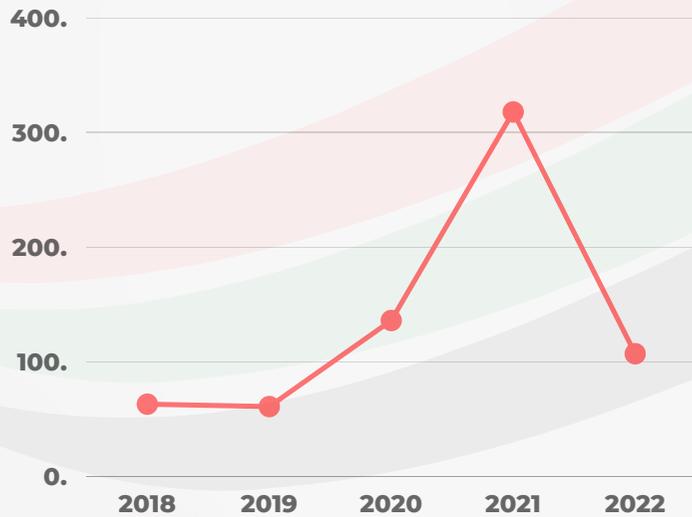


معدل النمو بالسالب
1.9 %



المؤشرات الاقتصادية

2- التضخم: بلغ معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) 107% بنهاية نوفمبر 2022، مقارنة مع 318% بنهاية العام 2021م.



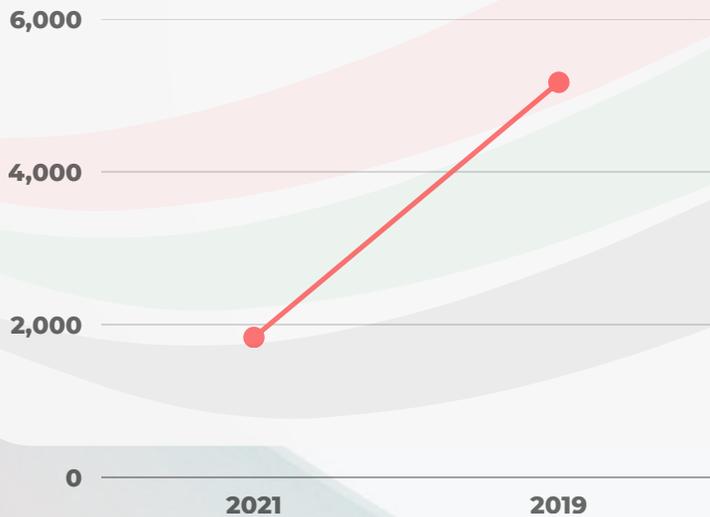
معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) 107%



المؤشرات الاقتصادية

1. عرض النقود: ارتفع عرض النقود (النقود فقط من غير شبه النقود) من 1,833 مليار جنيه بنهاية العام 2021 إلى 5,172 مليار جنيه بنهاية العام 2022م بمعدل زيادة قدره 37%، الجدير بالملاحظة أن هذه الزيادة تعتبر الأقل من ناحية زيادة عرض النقود خلال الخمسة أعوام الفائتة.

37% عرض النقود.





ملخص التقديرات الكلية لموازنة العام 2023

المبلغ مليار جنيه	البند
2354.1	الإيرادات
1886.7	المنصرفات الجارية
662.9	المنصرفات التنموية
(195)	العجز الكلي

الإيرادات

وفقاً لرؤية حزب بناء السودان فإن إيرادات الحكومة ستكون من جهتين ضرائب ورسوم بعض الخدمات الحكومية. وتشمل الضرائب كل من ضريبة الدخل الشخصي وضرائب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والتي عليها التركيز في مشروع موازنة 2023م لسهولة تحصيلها وشمولية نطاقها. والهدف أن تبلغ خلال 5 سنوات ما نسبته 20% من الناتج الإجمالي المحلي.

أن تشكل الضرائب 20% من الناتج المحلي الاجمالي

فيما يخص الضرائب بصورة عامة فإن وزارة المالية بحكومة الظل تعمل على توسيع المظلة الضريبية أفقياً، أي زيادة عدد دافعي الضرائب، ويتم ذلك عبر إجراءات كثيرة، منها:

- تقليل التعامل خارج الإطار البنكي لأقل مستوى.
- تجريم التعامل خارج الإطار البنكي فيما يخص الرواتب والأجور.
- تفعيل نظام القيمة المضافة وتطبيقه على كل السلع الكمالية.



أما فيما يخص الزيادة الرأسية في الضرائب، فلن تكون هناك أي زيادة في الضرائب الحالية إلا على ضرائب رأس المال (العقار بصورة أساسية) حيث ستزيد تصاعدياً حتى نسبة أقصاها 40%.

ضريبة تصاعدية على العقار (الاراضي البيضاء) 40%

البند	النسبة	القيمة	مليار جنيه
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	100%	2354.1	
الإيرادات الضريبية	66.08%	1555.6	
ضرائب الدخل والأرباح	5.11%	120.2	
ضرائب الملكية	0.16%	3.7	
ضرائب السلع والخدمات	49.7%	1170.0	
ضرائب الأراضي البيضاء	0.24%	5.6	
ضرائب التجارة الدولية	10.84%	255.2	
ضرائب أخرى	0.03%	0.7	
المنح الأجنبية	3.58%	84.3	
إيرادات أخرى	30.34%	714.2	
رسوم عبور بترول الجنوب	4.52%	106.2	
دخل الملكية	3.54%	81.3	
مبيعات السلع والخدمات	11.74%	276.4	
مبيعات النفط	7.49%	176.4	
الرسوم الإدارية	2.96%	69.7	
مبيعات الشركات الحكومية غير النفطية	0.15%	3.6	
الغرامات والجزاءات	0.04%	0.9	



كما هو مبين في الجدول يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية ما قيمته 1,555.6 مليار جنيه سوداني، وهو ما يمثل 9.8% من الناتج الإجمالي المحلي للسودان.

الإيرادات الضريبية 9.8 % من الناتج الإجمالي المحلي

المنصرفات

من أهداف مشروع موازنة الظل للعام 2023م هي تقليل بند المنصرفات الجارية وزيادة الصرف التنموي وذلك عبر الآتي:

- تقليل عدد الوزارات عبر الدمج
- مشاركة وإدخال القطاع الخاص في بعض الهيئات الحكومية مثل الكهرباء والمياه.
- إضافة بنود صرف موجهة تحديداً للمناطق المتأثرة بالحروب (8.00% من الموازنة العامة)، والتركيز على أن تكون بنود صرف تنموية مثل شراء الجرارات الزراعية وتوفير الأسمدة والمبيدات وبناء المدارس.

بنود المنصرفات

وفقاً لموازنة 2023م واتساقاً مع الرؤية الوطنية لحزب بناء السودان فإن بنود الصرف ينظر لها

باعتبارها واحدة من اثنتين:

• منصرفات جارية

وتشمل الرواتب والأجور الحكومية وشراء السلع اللازمة لتقديم الخدمة الحكومية.

• منصرفات تنموية

منصرفات تنموية: وتشمل الصرف على بنود تعتبر استثماراً أو تساعد على الاستثمار وتكون في شكل أصول. وفي مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان للعام 2023 تبلغ نسبة الصرف 74% للصرف الجاري و26% للصرف التنموي.



بنود المنصرفات

- وعلى كل جهة حكومية تقديم موازنة منصرفاتها على شكل برامج محددة، أما تلك الجهات التي لا تسمح بطريقة عملها بغير الطريقة التقليدية، فإن محاور صرفها تنحصر في البنود الآتية:
 1. البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين
 2. البند الثاني: شراء السلع والخدمات
 3. البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية
 4. البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية
 5. البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين:

• يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند

مراعاة القواعد الآتية: -

1. عدم تحميل البند الأول أي بنود صرف إضافية بما في ذلك المكافآت أو البدلات التي كانت تمول من بنود أخرى.

2. عدم تعيين أي دفعات من الخريجين الجدد إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

3. عدم إبرام أي تعاقدات مع ذوي الخبرات إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

• يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا الباب

مراعاة القواعد الآتية: -

1. ترشيد الإنفاق لأقل درجة دون الإخلال بسير العمل، والابتعاد عن الإنفاق المظهري غير المرتبط بأعمال الجهة المعينة.

2. تشديد الانضباط المالي والإداري وعدم صرف أي مبالغ دون اتباع الإجراءات المالية الموضوعية سلفاً.

3. الاهتمام بالصيانة للمحافظة على الطاقات الإنتاجية وضمان استمرارية أداء الأجهزة والمعدات دون أعطال.

4. ترشيد الإنفاق على بند الأعياد والمواسم.

5. إعداد برامج متابعة الأداء للنفقات للتأكد من فاعلية كل مصروف لأقصى درجة فيما يخص شراء السلع والخدمات.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

6. الالتزام بأحكام القانون بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.
7. مراعاة ضرورة تفضيل المنتج الوطني في المشتريات الحكومية طبقاً للقوانين والمعايير المنظمة
8. وضع قاعدة معلومات عن المخزون لدى الجهات العامة والتعرف على احتياجات كل منها لتبادل الاستفادة من المخزون على المستوى القومي
9. وعلى الجهات المختلفة موافاة وزارة المالية ببيان معتمد عن المخزون لديها مرفقاً بمشروع موازنتها، يوضح البيان الأصناف والكميات وتاريخ الدخول للمخزن ومدى احتياج الجهة لهذه الأصناف وإمكانية تحويل بعض هذه الأصناف لجهات أخرى تحتاج إليها.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

10. تحميل الباب الثاني "شراء السلع والخدمات" بضرية القيمة المضافة المستحقة على المشتريات الحكومية (الإنتاج المحلي) وذلك على البند والنوع المختص، أما في حالة الاستيراد فيتم صرف الضرائب والرسوم الجمركية على أنواعها المختصة بالباب الخامس "المصروفات الأخرى".

11. بيان بأسس ومبررات تقدير كل اعتماد وتحديد تكاليف كل خدمة ستؤدي أو سلعة ستشتري أو تنتج مع تحديد العائد منها على أساس دراسات اقتصادية ومالية متكاملة.

وفيما يلي الأسس الواجب مراعاتها عند حساب تقديرات بنود وأنواع البند الثاني

"شراء السلع والخدمات": -

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

1. وقود وزيت سيارات الركوب : على الجهات المختلفة إعداد بيان بوسائل النقل المملوكة لها والالتزام بوضع معدلات استهلاك الوقود والزيت لكل سيارة بما يضمن استمرارها في تأدية الخدمة طوال العام وعدم السماح بتجاوز هذه المعدلات.
2. الأدوات المكتبية والمطبوعات: يجب أن تكون تقديرات الاعتمادات في حدود حاجة العمل الضرورية مع ترشيد الاستهلاك لهذه الأدوات المكتبية والمطبوعات ووضع خطة لتقليل استخدام الورق بنسبة 10% من السنة الفائتة.
3. المياه والإنارة : يجب أن تكون تقديرات الاعتمادات في حدود حاجة العمل الضرورية مع ترشيد الاستهلاك لهذه الأدوات المكتبية والمطبوعات ووضع خطة لتقليل استخدام الورق بنسبة 10% من السنة الفائتة.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

4. الصيانة :

الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من أصول الجهة لضمان استمرار الإنتاج وزيادته وتقدير الاعتماد لهذا البند طبقا لذلك، مع الالتزام بما يلي:

1. تخصيص ما لا يقل عن 10% من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
2. عدم السماح بالتحويل من ميزانية الصيانة إلى بنود أخرى.
3. تضمين عقود الشراء بندا للصيانة.
4. إعداد خطة طويلة الأمد لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
5. تشجيع التعاقد مع شركات الصيانة والاستفادة من تجارب الوزارات التي تتبع هذا الأسلوب.
6. تفعيل أقسام الصيانة بالجهات الإدارية وتطويرها لتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.



البند الثاني: شراء السلع والخدمات

5. الاتصالات الهاتفية :

يحظر على الجهات زيادة الاعتمادات المقدرة لهذا الغرض أو تركيب أي هواتف جديدة بها خاصية الاتصال الدولي إلا بموافقة الوزير المختص للضرورة الحتمية وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض.

7. السفريات الخارجية :

الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وفي حدود أقل عدد ممكن، بما في ذلك الوفود التي يرأسها السادة الوزراء، والعمل على وضع الشروط والضوابط التي تحد من السفر للخارج إلا للضرورة القصوى وخاصة بعثات الدبلوماسيين.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

8. المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية:

يراعى في وضع تقديرات هذا النوع قصر رد قيمة تذاكر السفر شاملة الإضافات (ضريبة القيمة المضافة/الوجبة الغذائية) على حالات السفر الفعلي أو المأموريات المصلحية فقط.

9. النشر والإعلان والدعاية والاستقبال:

لا تكون الإعلانات والدعاية إلا فيما يرتبط باحتياجات العمل الضرورية مع مراعاة أن يكون النشر من خلال الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية التابعة للجهات الحكومية، كما يحظر نشر التهاني أو التعازي في المناسبات المختلفة وكل ما من شأنه الإعلام عن مسؤولين أو مشرفين أو مساهمين بالجهات العامة والشركات الحكومية.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

10. المؤتمرات الداخلية والخارجية والمهرجانات:

جب أن تغطي إيرادات هذه المؤتمرات والمهرجانات تكلفة إقامتها وكافة التكاليف المرتبطة بها، ويقتصر ما تتحمله الدولة من مساهمة في النفقات على تلك التي يرى أنها ذات صفة سياسية أو قومية حسبما تحدده وزارة الخارجية ويقرره مجلس الوزراء.

11. المكاتب الخارجية:

الحد من التوسع في المكاتب الخارجية وترشيد الإنفاق عليها، وعدم فتح مكاتب جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء، وسداد جزء من مرتبات ومستحقات العاملين بهذه المكاتب في الداخل بالجنبيه، لتخفيف الأعباء على الموازنة ولتحسين موقف ميزان المدفوعات

12. المحتوى العلمي والثقافي المجاني:

تجميع المخصصات المطلوبة لهذا الغرض عبر الجامعات والمؤسسات البحثية

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

8. المخزون السلعي والراكد:

على الجهات استنفاد مخزونها السلعي والراكد أولاً قبل شراء أي مستلزمات جديدة فيما عدا المخزون الاستراتيجي ويحظر إدراج أي اعتمادات شراء جديدة طالما يتوفر بمخازن الجهات احتياجاتها والعمل على حوسبة المخزون السلعي على مستوى كافة الوحدات الإدارية، مع إعداد بيان معتمد بكل جهة موضحاً الأصناف ومدى صلاحيتها وتوزيعها من مهمات وأثاث وأصناف مختلفة مع بيان المخزون الاستراتيجي لخلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون السلعي على مستوى الدولة وإجراء الدراسات التحليلية لتلك البيانات ووضع نظام متكامل لإدارة هذا المخزون ورفع كفاءته بحيث يمكن تبادل احتياجات الجهات المختلفة من هذا المخزون على المستوى القومي وتبادل احتياجات الشراء من هذه الموجودات بالمخازن بدلا من شراء أصناف جديدة.



البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة

القواعد الآتية: -

1. قصر الصرف على البنود الموجودة فعليا وعدم إضافة أي بنود دعم أو مساعدات جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل من وزارة المالية.
2. قصر الصرف على الحتميات الضرورية التي يرى وجوب استمرارها وكل ما خلا ذلك يجب العمل على إيقافه فوراً.
3. يجب ألا يتجاوز الصرف الإداري على الدعم والمساعدات (رواتب العاملين والمنصرفات الإدارية الأخرى) 5% من قيمة الدعم.

البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عند وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة

القواعد الآتية: -

1. أن تكون المشاريع المرصودة متوائمة مع الرؤية الوطنية 2030.
2. أن تكون المشاريع المرصودة تصب في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية طويلة المدى المقدمة من وزارة المالية.
3. التركيز على إكمال المشاريع التي تجاوز تنفيذها ال 50%.
4. إرفاق دراسة جدوى تفصيلية لكل مشروع مرصود علاوة على الخطة التمويلية المقترحة.
5. عدم الاتفاق على أي قروض أو مساعدات خارجية إلا بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
6. مراعاة عدم الدخول في أي مشروع يغطيه القطاع الخاص ويستثنى من هذا المستشفيات والمدارس.

البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عند وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة

القواعد الآتية: -

• تحميل موازنة العام الجاري فقط ما هو مستحق فعلا خلال العام الجاري.

إضافة إلى بنود الصرف الرئيسية الخمسة أعلاه فالموازنة وفقا للرؤية الوطنية تعطي أولوية في الصرف لما هو متعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف أدناه:

1. التركيز على الإنفاق الموجه لإنعاش النشاط الاقتصادي في البلاد والمؤثر على تسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وخلق فرص توظيف جديدة، والصرف هنا يتركز في الصرف على الطاقة الكهربائية وتوفير المياه وفتح الطرق ومسارات الرعي.
2. دعم التعليم الأساسي والثانوي للتأكد من كل السودانيين يتلقون تعليما حتى نهاية المرحلة الثانوية. وتطوير التعليم الفني بهدف استيعاب 100 ألف طالب سنويا.



البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

1. الصرف على المناطق المتأثرة بالحروب بغرض إحلال السلام وإعادة تسكين المواطنين مثل إقامة مشاريع مياه الشرب ودعم الجمعيات الزراعية.
2. رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتوجيه الفائض لتوفير بعض الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرا، مثل التأمين الصحي.
3. الصرف على برنامج طموح يهدف إلى تقليل موظفي الخدمة المدنية وتحويلهم إلى القطاع الخاص.



تفاصيل المنصرفة الحكومية حسب الفئات الوظيفية





البند	النسبة	القيمة	مليار جنيه
الدفاع والشرطة والأمن	20.9%	519.9	
استحقاقات سلام جوبا*	8%	204.0	
التعليم	11.6%	280.5	
الصحة	8.51%	261.9	
توفير الطاقة الكهربائية	20.9%	519.9	
إدارة الديون الحكومية	1.12%	28.6	
مشاريع البنى التحتية	20.9%	201.0	
قطاع سيادي	2.68%	68.4	
الرعاية والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة	10.50%	267.7	
القطاع الزراعي والحيواني	7.88%	201.0	
السلطة القضائية	2.24%	56.9	
ديوان النائب العام	0.89%	27.7	
وزارة العدل	0.89%	27.7	
ديوان المراجع العام	0.45%	11.3	
وزارة الحكم المحلي والبلديات	1.12%	28.6	
البيئة	1.51%	38.4	
الثقافة والسياحة	0.29%	7.4	
البحث العلمي [1]	1.50%	38.3	
المجموع	100%	2549.6	



[1] مشاريع البنى التحتية ستكون شراكة مع القطاع الخاص، والمبالغ المطروحة في مشروع الموازنة تعتبر مساهمة الحكومة في بعض المشاريع، على أن تكون جميع مشاريع البنى التحتية التي ستدخل فيها الحكومة مجزية ومغرية للقطاع الخاص.

وفقا لاتفاقية سلام جوبا فإن الأموال المخصصة سنويا لإنفاذ الاتفاق تزيد بأكثر من 50% عن المبلغ المخصص في مشروع الموازنة هذا، وهذا نسبة لقلّة الإيرادات المتوقعة خلال العام 2023م.

يلاحظ أن المبلغ المخصص للرعاية والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة يبلغ 201 مليار جنيه سوداني، وهو ما يعادل 450 مليون دولار، أي يزيد عن الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لدعم برنامج ثمرات الذي بدأ في العام 2022م بأكثر من الضعف

في الخامس والعشرين من يوليو 2021م، وقعت السيدة تماضر الطريقي نيابة عن الحكومة السودانية اتفاقية مع الشراكة العالمية للتعليم، المشروع الذي يموله البنك الدولي بصورة أساسية. ووفقا لهذه الاتفاقية سيحصل السودان على منحة سنوية تصل إلى 200 مليون دولار لدعم التعليم في البلاد، وقد التزمت الحكومة من جانبها بزيادة نسبة الصرف على التعليم ليبلغ 12.5% خلال العام 2023م، الأمر الذي دفع بنا في حكومة ظل حزب بناء السودان لزيادة نسبة التعليم والبحث العلمي من 11.55% إلى 12.5% بزيادة قدرها 0.95% خصما على منصرفات البنى التحتية.

ارتفعت المبالغ المخصصة لدعم البيئة من 0.18% في موازنة العام 2022م إلى 1.51% وذلك علاوة على المحافظة على البيئة باعتبارها غرضا أصيلا، وأيضا تخطي الاشتراطات البيئية اللازمة لجذب استثمارات أجنبية بعينها.



حزب بناء السودان

Binaa Sudan Party

للتواصل و الاستفسار حول موازنة الظل 2023. وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

حكومة الظل

treasury@binaa-sudan.org

حزب بناء السودان

info@Binaa-Sudan.org



حزب بناء السودان

Binaa Sudan Party

حكومة الظل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

موازنة الظل

2023

